الأحد ٢ من رمضان ١٤١٩ هـ - ٢٠ ديسمبر ١٩٩٨ - العدد ٨١١٨ - السنة الثالثة والعشرون

شاركت فيها ١٦ دولة عربية

ورشة محاسبة البيئة توصي بدليل إرشادي

اختتمت اعمال ورشة عمل محاسبة البيئة واعداد التقارير والتي استمرت يومين في الاسكندرية بمشاركة ممثلين عن ست عشرة دولة عربية وعدد من قيادات برنامج الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الانونكتاد)، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة (يونيب) وهما الجهتان اللتان تعاونتا مع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين لتنظيم الورشة.

وناقشت ورشة العمل امكان اعداد دليل ارشادي حول افضل الممارسات المحاسبية في مجال البيئة للمؤسسات وصانعي القرار وواضعي القوانين والهيئات المختصة بوضع المعايير المحاسبية والبيئية.

وقالت السيدة لورين رفنج رئيس فرع تنمية المؤسسات التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان الدليل المقترح يهدف الى توحيد الاجراءات المحاسبية المتعلقة بالبيئة والسعي نحو معالجة محاسبة موحدة للمشكلات البيئية والاداء البيئي بالاضافة الى كون الورشة خطوات عملية للحصول على تنمية مستدامة تربط حقائق اليوم باقتصاد المستقبل والمتطلبات الاجتماعية والبيئية.

واشارت وزيرة الدولة لشؤون البيئة في الكلمة التي القاها نيابة عنها الدكتور فيصل عبد الحليم اسماعيل على اهمية موضوع «محاسبة البيئة» باعتبار ان ذلك العلم الجديد من شأنه الحد من الاضرار البيئية او ما يعرف بالاسحب عن المكشوف من المواد البيئية. وذكرت ان المحاسب البيئي والمراجع البيئي عليه عبء كبير في المرحلة القادمة من اجل الحفاظ على البيئة.

من جانبه، اكد طلال ابو غزالة رئيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الذي قام بتنظيم ورشة العمل اهمية موضوع محاسبة البيئة باعتباره علما جديدا سيكون له تأثير كبير على الاقتصاد في المرحلة المقبلة. واشار الى ان هناك الكثير من دول العالم المتقدمة التي تعرقل تنفيذ ورقة العمل الصادرة عن الامم المتحدة بشان محاسبة البيئة، ايمانا باهمية مراعاة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في عملية التنمية، وهو ما يعرف بعلم «التنمية المستدامة» واشار الى ان المجمع العربي للمحاسبين، يعمل على اعادة تاهيل برامجه واضعا في الاعتبار علم محاسبة البيئة، موضحا ان شهادات المجمع العربي للمحاسبين ستكون الاولى من نوعها المعترف بها عالميا وذلك بعد وضع اسس ثابتة لمعايير الشهادات الدولية في هذا الصدد.

وخرج المشاركون في الندوة بالمقررات الآتية:

- ضرورة توحيد الاجراءات المحاسبية المتعلقة بالبيئة.
- السعي نحو معالجة محاسبة موحدة للمشاكل البيئية والاداء البيئي.
- ضرورة العمل على عملية تنمية مستدامة لربط حقائق اليوم باقتصاد المستقبل والمتطلبات الاجتماعية والبيئة.
- اعادة تاهيل برامج المحاسبة ووضع علم محاسبة البيئة في الاعتبار.
- عدم تعيين الشركات والمؤسسات المالية العربية لمعايير محاسبة البيئة سيضعها في موضع حرج امام تشريعات وقوانين دولية متوقعة.
- ضرورة اخذ الدول العربية بمعايير محاسبة البيئة وذلك قبل ان يتم الزام عالمي بتطبيقها.
- ازدواج المعايير البيئية في ميزانيات الشركات والمؤسسات.